مجلس حقوق الإنسان

والاستعراض الدوري

(UNIVERSAL PERIODIC REVIEW)

المستشار/ علي محرم - الخبير القانوني

معلومات أساسية عن مجلس حقوق الإنسان

- مجلس حقوق الإنسان هيئة حكومية دولية داخل منظومة الأمم المتحدة «هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة» مسؤولة عن تدعيم تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أرجاء العالم وعن تناول حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأنها.
- والمجلس لديه القدرة على مناقشة جميع القضايا والحالات المواضيعية لحقوق الإنسان التي تتطلب اهتمامه طوال العام.
- ويعقد المجلس اجتماعاته في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.
- والمجلس مؤلف من 47 دولة عضواً في الأمم المتحدة تنتخبها الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- وقد حل مجلس حقوق الإنسان محل لجنة الأمم المتحدة السابقة لحقوق الإنسان.

الإنشاء

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة المجلس في 15 آذار/مارس 2006 بموجب القرار 251/60، وعُقدت دورته الأولي في الفترة من 19 إلى 30 حزيران/يونيه 2006.

وبعد عام، اعتمد المجلس "حزمة بناء المؤسسات" الخاصة به لتوجيه عمله وإنشاء إجراءاته وآلياته.

ومن بين هذه الإجراءات والآليات آلية الاستعراض الدوري الشامل التي تُستخدم لتقييم أوضاع حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، و اللجنة الاستشارية التي تُستخدم باعتبارها "الهيئة الفكرية" للمجلس التي تزوده بالخبرات والمشورة بشأن القضايا المواضيعية في مجال حقوق الإنسان، وإجراء الشكاوى الذي يتيح للأفراد والمنظمات استرعاء انتباه المجلس إلى انتهاكات حقوق الإنسان.

ويعمل مجلس حقوق الإنسان أيضاً مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة التي أنشأتها اللجنة السابقة لحقوق الإنسان ويتولى المجلس أمرها الآن. وتتألف هذه الإجراءات الخاصة من مقررين خاصين وممثلين خاصين وخبراء مستقلين وأفرقة عاملة؛ ويضطلع هؤلاء المقررون والممثلون والخبراء، كما تضطلع هذه الأفرقة، برصد القضايا المواضيعية أو أوضاع حقوق الإنسان في بلدان محددة وبحثها وتقديم المشورة بخصوصها والإبلاغ علناً عنها.

ما هو الاستعراض الدوري الشامل؟

- الاستعراض الدوري الشامل عملية فريدة تنطوي على استعراض سجلات حقوق الإنسان الخاصة بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة مرة كل أربع سنوات.

- ويعتبر الاستعراض الدوري الشامل ابداعاً هاماً من قبل مجلس حقوق الإنسان يستند إلى المساواة في المعاملة بين جميع البلدان.

- ويوفر الاستعراض فرصة لجميع الدول للإعلان عن الإجراءات التي اتخذتها لتحسين أحوال حقوق الإنسان في بلدانها والتغلب على التحديات التي تواجه التمتع بحقوق الإنسان.

- كما يتضمن الاستعراض الدوري الشامل تقاسماً لأفضل ممارسات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء الكرة الأرضية. ولا توجد في الوقت الراهن أي آلية أخرى من هذا النوع.

كيف أنشئ الاستعراض الدوري الشامل؟

أنشئ الاستعراض الدوري الشامل عندما أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس حقوق الإنسان في 15 آذار/ مارس 2006 بواسطة القرار 60/ 251 .

وقد أناط هذا القرار بمجلس حقوق الإنسان " إجراء استعراض دوري شامل يستند إلى معلومات موضوعية وموثوق بها لمدى وفاء كل دولة بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان على نحو يكفل شمولية التطبيق والمساواة في المعاملة بين جميع الدول ".

وفي 18 حزيران/ يونيه 2007، وبعد سنة واحدة من أول اجتماعات المجلس الجديد، وافق أعضاء المجلس على حزمة بناء مؤسساته في القرار 1/5 (A/HRC/RES/5/1)التي توفر خريطة طريق ترشد عمل المجلس في المستقبل.

وكان من بين العناصر الرئيسية في تلك الحزمة **الاستعراض الدوري الشامل.**

مبادئ الاستعراض الدوري الشامل

طبقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 المؤرخ 18 حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ببناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان

ينبغي للاستعراض الدوري الشامل:

(أ) أن يُعزز عالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة وتشابكها؛

(ب) أن يكون آلية تعاونية قائمة على معلومات موضوعية وموثوقة وعلى حوار تفاعلي؛

(ج) أن يكفل التغطية العالمية والمعاملة المتساوية للدول كافة؛

(د) أن يكون عملية حكومية دولية يدفعها الأعضاء في الأمم المتحدة وأن يكون موجهاً نحو العمل؛

(هـ) أن يُشرك فيه بصورة كاملة البلد موضع الاستعراض؛

(و) أن يُكمِّل آليات حقوق الإنسان الأخرى ولا يشكل تكراراً لها، وبذلك يشكل قيمة مضافة؛

(ز) أن يُجرى بطريقة موضوعية وشفافة وغير انتقائية وبناءة وغير تصادمية وغير مُسيَّسة؛

(ح) ألا يشكل عبئاً يثقل كاهل الدولة المعنية أو جدول أعمال المجلس أكثر مما ينبغي؛

(ط) ألا يكون طويلاً أكثر مما يلزم؛ وينبغي أن يكون واقعياً وألا يستحوذ على قدر غير متناسب من الوقت ومن الموارد البشرية والمالية؛

(ي) ألا ينال من قدرة المجلس على الاستجابة للأوضاع العاجلة المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(ك) أن يراعي المنظور الجنساني كامل المراعاة؛

(ل) أن يراعي مستوى تنمية البلدان وخصوصياتها، مع عدم الإخلال بالالتزامات الواردة في العناصر المنصوص عليها في أساس الاستعراض؛

(م) أن يكفل اشتراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وفقاً لقرار الجمعية العامة 251/60 المؤرخ 15 آذار/مارس 2006 وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/ 31 المؤرخ 25 تموز/يوليه 1996، فضلاً عما قد يتخذه المجلس من مقررات في هذا الشأن.

ما هو الهدف من الاستعراض الدوري الشامل؟

طبقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 المؤرخ 18 حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ببناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان

فإن أهداف الاستعراض هي:

(أ) تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع؛

(ب) الوفاء بالتزامات الدولة وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان وتقييم التطورات الإيجابية والتحديات التي تواجهها الدولة؛

(ج) النهوض بقدرة الدولة وبالمساعدة الفنية المقدمة إليها، بالتشاور مع الدولة المعنية وبموافقتها؛

(د) تبادل أفضل الممارسات فيما بين الدول وأصحاب المصلحة الآخرين؛

(هـ) دعم التعاون في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

(و) تشجيع التعاون والانخراط الكاملين مع المجلس وغيره من هيئات حقوق الإنسان، ومع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ومن ثم يتمثل الهدف النهائي للاستعراض الدوري الشامل في تحسين أحوال حقوق الإنسان في كل بلد بما لذلك من آثار إيجابية بالنسبة للشعوب في كافة أنحاء الكرة الأرضية.

والاستعراض الدوري الشامل مصمم لتعزيز ودعم وتوسيع نطاق تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الطبيعة.

ولكي يتحقق ذلك، ينطوي الاستعراض الدوري الشامل على تقييم سجلات الدول بشأن حقوق الإنسان ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان أينما تحدث.

كما يهدف الاستعراض الدوري الشامل إلى توفير مساعدة تقنية للدول وتوطيد قدرتها على معالجة تحديات حقوق الإنسان بفعالية وتقاسم أفضل الممارسات في ميدان حقوق الإنسان فيما بين الدول وأصحاب المصلحة الآخرين.

عملية الاستعراض ليست مواجهة مع الدولة وليست محاكمة للدولة وإنما هي عملية تعاونية أساسها الحوار البناء والتفاعل يتم من خلالها تقييم التطورات الايجابية في الدولة والتجديات الني تواجهها

متى يقوم الاستعراض الدوري الشامل باستعراض سجلات الدول في مجال حقوق الإنسان ؟

يجري استعراض جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرة كل أربع سنوات - حيث يجري استعراض 48 دولة كل سنة.

ويتم استعراض جميع الدول الأعضاء في المجلس البالغ عددها 47 دولة أثناء فترة عضويتها.

وقد اعتمد مجلس حقوق الإنسان في 21 أيلول/ سبتمبر 2007 تقويماً زمنياً يفصل الترتيب الذي يجري بحسبه النظر في 192 دولة الأعضاء في الأمم المتحدة أثناء حلقة السنوات الأربع الأولى (2008- 2011).

ويتم الاستعراض خلال دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل الذي يجتمع ثلاث مرات في السنة.

من الذي يُجري الاستعراض؟

يضطلع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل الذي يتألف من أعضاء مجلس حقوق الإنسان البالغين 47 عضوا بالاستعراضات؛ بيد أنه يمكن لأي دولة عضو في الأمم المتحدة أن تشارك في المناقشات/ الحوار مع الدولة قيد الاستعراض.

ويتم استعراض كل دولة بمساعدة من فريق من ثلاث دول، يعرف باسم "الترويكا"، ويتولى القيام بمهمة المقرر.

ويتم اختيار الترويكا الخاصة بكل دولة من خلال إجراء قرعة قبل كل دورة للفريق العامل.

إلى أي شيء تستند الاستعراضات؟

تتمثل الوثائق التى تستند إليها الاستعراضات فى:

1- معلومات مقدمة من الدولة قيد الاستعراض يمكن أن تأخذ شكل تقرير وطني (التقارير الوطنية التي تقدمها الدول ، والتي يتم إعدادها وفقاً لمبادئ توجيهية يعتمدها المجلس، وهي تقدم شفهية أو كتابية في حدود 20 صفحة).

2- معلومات واردة في تقارير خبراء وأفرقة حقوق الإنسان المستقلين المعروفين باسم المقررين الخاصين والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة الأخرى(تقارير مقدمة من المفوض السامي لحقوق الإنسان ، ويتحصل عليها من التقارير المقدمة إلى اللجان / الهيئات التعاهدية، والاجراءات الخاصة بحقوق الإنسان إلى جانب الملاحظات الختامية وتعليقات اللجان التعاهدية على تقارير الدول على أن لايتجاوز العرض أكثر من 10 صفحات.)

3- ومعلومات من أصحاب المصلحة الآخرين ومن بينهم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

(التقارير المقدمة من أصحاب المصلحة ذوو الصلة الآخرون والتي تقوم المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإعداد موجز لها لا يتجاوز 10 صفحات .)

الهيئات القائمة على المعاهدات

توجد عشر هيئات معاهدات حقوق إنسان ترصد تنفيذ المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان:

1- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (CCPR).. هي هيئة الخبراء المستقلين التي ترصد تنفيذ دولها الأطراف للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

2- لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR).

3- لجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD).

4- لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW).

5- لجنة مناهضة التعذيب (CAT).

6- اللجنة الفرعية لمنع التعذيب (SPT).

7- لجنة حقوق الطفل (CRC).

8- اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين (CMW).

9- اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD).

10- اللجنة المعنية بالاختفاء القسري (CED).

كيف يتم إجراء الاستعراضات؟

تجرى الاستعراضات من خلال مناقشات تفعالية بين الدولة قيد الاستعراض وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويجري ذلك خلال اجتماع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

ويمكن لأي دولة عضو في الأمم المتحدة أن تطرح خلال تلك المناقشات أسئلة و/ أو تعليقات وأن تقدم توصيات إلى الدولة قيد الاستعراض.

ويمكن للترويكا أن تُجمع القضايا أو الأسئلة التي يتم تقاسمها مع الدولة قيد الاستعراض لكفالة أن يجري الحوار التفاعلي بسلاسة وبطريقة منظمة.

وفترة الاستعراض في الفريق العامل ثلاث ساعات لكل بلد.

هل يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تشارك في عملية الاستعراض الدوري الشامل؟

- تنص عملية الاستعراض الدوري الشامل على مشاركة جميع أصحاب المصلحة الوثيقي الصلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

- ويمكن لفعاليات المجتمع المدني وللمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقدم معلومات يمكن إضافتها إلى تقرير "أصحاب المصلحة الآخرون" الذي يجري نظره أثناء الاستعراض.

- ويمكن لأي دولة تشارك في المناقشات التفاعلية أن تشير إلى المعلومات التي تقدمها تلك المنظمات أثناء الاستعراض في اجتماع الفريق العامل.

- ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تحضر دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

- وتستطيع الإدلاء ببيانات في الدورات العادية لمجلس حقوق الإنسان عندما يجري النظر في نتائج استعراضات الدول.

- ينبغي أن تتبع الجهات صاحبة المصلحة، عند إرسال إسهامات كتابية في وثائق الاستعراض الدوري الشامل، المبادئ التوجيهية التقنية المتعلقة بقيام الجهات صاحبة المصلحة بتقديم المعلومات، التي أصدرتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

- كما أصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مبادئ توجيهية لتقديم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمعلومات .

ما هي التزامات حقوق الإنسان التي يجري معالجتها؟

يعمل الاستعراض الدوري الشامل على تقييم مدى احترام الدول لالتزاماتها إزاء حقوق الإنسان المنصوص عليها في:

(1) ميثاق الأمم المتحدة ؛

(2) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

(3) وصكوك حقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفا فيها (معاهدات حقوق الإنسان التي صدقت الدولة المعنية عليها)؛

(4) والتعهدات والالتزامات الطوعية التي قدمتها الدولة (مثلا، سياسات و/ أو برامج وطنية بشأن حقوق الإنسان تم تنفيذها)؛

(5) والقانون الإنساني الدولي القابل للتطبيق.

ما هي نتائج الاستعراض؟

في أعقاب الاستعراض الذي يقوم به الفريق العامل للدولة، تقوم الترويكا بإعداد تقرير بمشاركة من الدولة قيد الاستعراض وبمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ويوفر هذا التقرير، الذي يشار إليه باسم "تقرير النتائج"، موجزا للمناقشات الفعلية.

ومن ثم فإنه يتألف من أسئلة وتعليقات وتوصيات قدمتها الدول إلى البلد قيد الاستعراض، علاوة على ردود الدولة المستعرضة.

كيف يتم اعتماد الاستعراض؟

- تخصص نصف ساعة أثناء دورة الفريق العامل لاعتماد كل تقرير من "تقارير النتائج" بشأن الدول المستعرضة في الدورة.

- ويتم ذلك بما لا يتجاوز 48 ساعة من انتهاء استعراض البلد المعني.

- ويتاح للدولة المستعرضة فرصة لتقديم تعليقات أولية على التوصيات مع حقها في اختيار قبولها أو رفضها.

- وتدرج كل من التوصيات المقبولة والمرفوضة في التقرير.

- وبعد اعتماد التقرير، يمكن للدول أن تدخل تحسينات في الصياغة على بياناتها خلال الأسبوعين التاليين.

- ويتعين اعتماد التقرير بعد ذلك في الجلسة العامة لمجلس حقوق الإنسان.

- ويحق للدولة قيد الاستعراض أن ترد خلال تلك الجلسة العامة على الأسئلة والقضايا التي لم تعالج بما فيه الكفاية أثناء الفريق العامل وأن ترد على التوصيات التي طرحتها الدول أثناء الاستعراض.

- كما يخصص وقت للدول الأعضاء والمراقبة التي قد ترغب في الإعراب عن رأيها بشأن نتائج الاستعراض وللمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين للإدلاء بتعليقات عامة.

ما هي الخطوات التي تتخذ كمتابعة للاستعراض؟

تتحمل الدولة بمسؤولية أولية عن تنفيذ التوصيات الواردة في النتائج النهائية.

ويكفل الاستعراض الدوري الشامل أن تكون جميع الدول موضع مساءلة عن التقدم أو الفشل المحققين في تنفيذ تلك التوصيات.

وعندما يحين الوقت للاستعراض الثاني لدولة ما فإنه يتوجب عليها أن تقدم معلومات عما قامت به لتنفيذ التوصيات المقدمة في الاستعراض الأول قبل أربع سنوات.

ويقدم المجتمع الدولي المساعدة في تنفيذ التوصيات والاستنتاجات فيما يتعلق ببناء القدرات والمساعدة التقنية، بالتشاور مع البلد المعني.

وإذا ما اقتضت الضرورة، يتصدى المجلس للحالات التي لم تبد الدول تعاونا فيها.

ماذا يحدث إذا لم تتعاون الدولة مع الاستعراض الدوري الشامل؟

يقرر مجلس حقوق الإنسان التدابير التي يتعين اتخاذها في حالة ما إذا أصرت دولة على عدم التعاون مع الاستعراض الدوري الشامل.

طرق تفاعل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية مع الاستعراض الدوري الشامل

على الرغم من أن الجزء الرسمي من عملية الاستعراض الدوري الشامل يجري كل أربع سنوات ونصف، إلا أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تعد شريكاً مهماً وأساسياً، وبإمكانها لعب دور مهم خلال الجزء الرسمي من العملية، من خلال تقديم التقارير، فضلاً عن مرحلة ما قبل تقديم التقارير والمتابعة.

وباعتبارها مؤسسات مستقلة تضطلع بولاية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تشارك مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في كافة مراحل عملية الاستعراض الدوري الشامل، ولها دور محوري في ضمان وضع التوصيات موضع التنفيذ، وإحداث تغييرات حقيقة في أوضاع حقوق الإنسان على أرض الواقع.

قبل الاستعراض :

يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القيام بما يلي:

- **المشاركة الفاعلة في المشاورات الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل على المستوى الوطني: الانخراط على أساس مستقل في المشاورات الوطنية الرسمية المفضية إلى صياغة التقرير الوطني ستضمن أن يعكس التقرير تجربة هذه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ورأيها.**

- **تقديم تقرر مستقل: تشُجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بقوة على إعداد تقرير مستقل وتقديمه إلى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ونظراً للمعرفة الواسعة المكتسبة نتيجة العمل على مستوى القاعدة فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتمتع بموقف قوي يمكنها من الإطلاع على حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع، بما يحقق استعراضاً ذا مصداقية ومبنياً على الأدلة. ويمكن للمؤسسات الوطنية تضمين توصيات محددة ودقيقة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل للتدبر فيها.**

- **التشاور مع مؤسسات المجتمع المدني: تُشجع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على التشاور مع مؤسسات المجتمع المدني بشأن القضايا الأساسية والتوصيات الخاصة بحقوق الإنسان.**

خلال الاستعراض:

- التدخل خلال الحوار التفاعلي مع الدولة قيد الاستعراض:

لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية من الفئة ألف الحق في التدخل والإدلاء ببيانها مباشرة بعد الدولة قيد الاستعراض خلال اعتماد نتائج الاستعراض في الجلسة العامة.

وفي حال لم تتمكن المؤسسة الوطنية من السفر إلى جنيف فإن بوسعها الإدلاء ببيانها عن طريق لجنة التنسيق الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أو عن طريق ممثل لجنة التنسيق الدولية في جنيف، الذي يتولى الإدلاء بالبيان نيابة عنها.

بعد الاستعراض :

يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القيام بما يلي:

- نشر نتائج الاستعراض الدوري الشامل وتعميمها في الدولة: من خلال العمل كحلقة وصل بين النظام الدولي والجهات الوطنية ذات المصلحة، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المساعدة في دفع وإعطاء زخم لعملية تنفيذ التوصيات على مستوى الدولة، وذلك عبر نشر نتائج الاستعراض، وتنظيم حملات توعوية ترمي إلى رفع مستوى الوعي حول قضايا حقوق الإنسان التي أثيرت في الاستعراض الدوري الشامل، وبالتالي إشراك أصحاب المصلحة في المجتمع المدني في هذه القضايا وفي عملية الاستعراض نفسها.

- **دمج توصيات الاستعراض الدوري الشامل في عملها: إن عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لا يتوقف بعد انقضاء الدورة الرسمية للاستعراض الدوري الشامل. فمن أجل تشجيع إحراز تقدم تجاه قضايا حقوق الإنسان التي تمخض عنها الاستعراض، قد ترغب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إدراج توصيات الاستعراض الدوري الشامل في خطط عملها الداخلية، ووضع خطة عمل أو إستراتيجية للمساهمة في تنفيذ التوصيات المختلفة.**

- **مراقبة مدى تنفيذ الدولة للتوصيات(المتابعة): للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دور حيوي وحاسم في مراقبة مدى التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وإعداد تقارير بذلك. وهذا قد يشمل رصد ومراقبة التوصيات التي قبلتها الدولة، فضلاً عن تلك التي لم تُقبل. ويمكن أن تُستخدم المعلومات التي تم جُمعت في رفد خطة عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (كما ورد أعلاه)، والاستفادة منها في جولة الاستعراض الدوري الشامل القادمة.**

العمل مع الحكومة لتنفيذ التوصيات: للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، باعتبارها جهات مستقلة عن الدولة، دور مهم جداً في ممارسة الضغط على الحكومة لحثها على التصرف حيال توصيات الاستعراض الدوري الشامل ووضعها موضع التنفيذ. فالمؤسسات يمكنها:

- **الانخراط في حوار مع الحكومة حول متابعة تنفيذ التوصيات، وعلى وجه الخصوص التصدي للقضايا ذات الصلة بوضع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وولايتها وأنشطتها، فضلاً عن قضايا حقوق الإنسان ذات الأهمية؛**

- **الإسهام في تطوير التشريعات، والأطر المؤسسية، والسياسات، والبرامج في الدولة المعنية بالاستعراض التي تدعم تنفيذ نتائج الاستعراض، والتصدي لقضايا حقوق الإنسان المهمة.**

- **التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية: من خلال تعاون ثابت على المستوى الإقليمي بين الجهات الوطنية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة العاملة في الدولة والمنطقة، والممثلين الميدانيين لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تستطيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بناء شبكات قوية تعزز تنفيذ التوصيات، وتسهم في تعزيز وحماية أفضل لحقوق الإنسان بشكل أفضل.**